الاقتصاد الإسرائيلى
والسوق الشرق أوسطية

الاهرام فى ١٩٩٣

(٤)

ولدت فى قرية اسمها «العلامية» بمحافظة كفر الشيخ. ولم يكن بالقرية سوق. ولكن على بعد كيلو مترات كانيقام كل يوم خميس سوق بقرية اسمها «بشبيش» بمحافظة الغربية. وكان أهل قريتى وعدة قرى أخرى يذهبون إلى سوق بشبيش ليبيعوا البيض والفراخ والبط والحمام وغير ذلك مما كانوا ينتجونه بأنفسهم داخل منازلهم. ثم يعودون بعد أن يشتروا اللحوم والفواكه والقماش وبعض المواد البقولية وغيرها مما كانوا لاينتجونه داخل منازلهم. وبذلك كانت سوق بشبيش تعد سوقا إقليمية. ولم تكن هناك رسوم أو ضرائب على البيع والشراء، بل ونادرا ماكانت تستخدم النقود، إذ اعتمدت السوق على تبادل السلع كلما أمكن ذلك. وبقدرة قادرٍ كان العرض دائما يوازى الطلب.. ونادراً ما كان يعود فرد من السوق دون أن يبيع كل ماعرضه من السلع.

والطريف أن هذه الصورة البدائية للسوق ظلت فى مخيلتى حتى عندما كنت أدرس إقتصاديات ريكاردو وآدم سميث ولورد كينز وكارل ماركس و ملتون فريدمان وغيرهم من الإقتصاديين الكلاسيكيين أو النيوكلاسيكيين أو المعاصرين. ويبدو لى أن كثيرين ممن يتعرضون لموضوع السوق الشرق أوسطية ـ سواء بالموافقة أو المعارضة وسواء فى الغرب أو فى الشرق ـ إنما يتخيلون نفس المفهوم البسيط للسوق الشرق أوسطية. فهم يتصورون سوقا إقليمية تشمل بلدان الشرق الأوسط، ويتبادل كل بلد السلع التى يتميز فى إنتاجها، ويتم التبادل بدون استخدام عملة. ويباع كل المعروض ويشترى كل المطلوب ويتوازن العرض والطلب بفعل قاعدة مرونة السعر. ويتم كل ذلك بدون رسوم أو ضرائب أو قيود أو حتى حدود. ويستفيد كل من البائع والمشترى رغم اختلاف جنسياتهم.

وهناك فريق مؤيد وآخر معارض لفكرة السوق الشرق أوسطية. فالفريق المؤيد ينظر إلى الموقف بين البائع والمشترى على أنه يعكس مكسباً للبائع ومكسباً للمشترى أيضاً أى Win-Win situotion بينما الفريق المعارض يرى فى الموقف مكسباً للبائع وخسارة للمشترى أى Win-Lose situation .

وسواء كنت مؤيدا أو معارضا فإن هناك اتفاقا على أن الكسبان هو إسرائيل.. وأن كنت من المعارضين فإن الخسران هو الطرف العربى دائما.

ولقد طرح موضوع السوق الشرق أوسطية كأنه حقيقة واقعة. ويبدو أنه أصبح موضوع الساعة بين مؤيدى إسرائيل فى الغرب. وفى نفس الوقت اشتدت الاعتراضات عليه فى العالم العربى وكأنه سيحدث غدا.. ولكن مفهوم السوق الشرق أوسطية ليس بهذه البساطة.

ومن السهل الهجوم عليه أو الدعوة له لأسباب سياسية، ولكن من الصعب تعريفه فنيا وتحديد كل أبعاده الإقتصادية أو حتى الأفق الزمنى الذى يتطلبه تنفيذ أبسط أشكال هذه السوق أو تقييم حجم المكاسب أو الخسارة للمشتركين فيه.

ورغم كثرة ماكتب فى هذا الموضوع فى الآونة الأخيرة، إلا أنه لاتوجد دراسات علمية منشورة عنه بالكم الكافى.. وكل مانشر حتى الآن هو عبارة عن أفكار متفرقة ومجهودات فردية.. ورغم كثرة الإشارة إلى دراسة أجرتها جامعة هارفرد الأمريكية ـ فى هذا الصدد ـ بالاشتراك مع مجموعة من الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين، إلا أنها لم تشر إلى موضوع السوق الشرق أوسطية إلا بشكل محدود جداً. والجدير بالذكر أن هذه الدراسة ـ التى نشرت فى شهر يونيو الماضى ـ بدأت فى القاهرة واستغرقت ١٨ شهراً.

وقد تكون هناك دراسات أخرى غير منشورة، إلا أننى أشك فى ذلك. وحتى ننتقل فى عرض الموضوع من السهل إلى الأصعب فيلزم أن نجيب أولا عن ماهو المقصود بالشرق الأوسط. وحسب تعريف

دائرة معارف العالم الأمريكية، فإن الشرق الأوسط ـ حاليا ـ يشمل البلاد التالية : البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الامارات، اليمن. ونلفت النظر إلى أنه توجد تعريفات أخرى للشرق الأوسط اختلفت فيما بينها فى بعض التفاصيل فقط.

ويلاحظ الآتى حول هذا التعريف للشرق الأوسط :

(١) أن هذا التعريف هو من صنع الحلفاء عندما أعادوا تقسيم مناطق النفوذ فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى. وسمى الشرق الأوسط Middle East لتوسطه جغرافيا بين القارات الثلاث.

(٢) أن هذا التعريف يختلف عما سمى بالشرق الأدنى Near East والذى صنعه الإنجليز للتفرقة بينه وبين الشرق الأقصى Far East لبعد مسافة الأخير عن إنجلترا. وشمل بالإضافة إلى بلاد الشرق الأوسط بعض المناطق فى روسيا، وأفغانستان وباكستان ـ أى الطريق الذى احتاجته بريطانيا لحماية مستعمراتها فى الهند وآسيا.

(٣) أن هذا التعريف لايشمل الأمة العربية كلها. ولايشمل جميع أعضاء الجامعة العربية. فمثلا لايشمل المغرب العربى مثل ليبيا، الجزائر، تونس، والمغرب.

(٤) يشمل هذا التعريف عدة دول غير عربية مثل قبرص، إيران، تركيا، وإسرائيل.

وحتى الآن، فإن كلمة الشرق الأوسط مازالت غامضة عند مناقشة السوق الشرق أوسطية. ولم يزعم أحد حتى الآن أن ماتعنيه هو سوق يضم جميع هذه الدول فى سوق إقليمى واحدة.

والواضح أن تعريف الشرق الأوسط هنا هو تعريف خاص not clearلم يعرف من قبل ويستند أولا وأخيرا على عضوية إسرائيل فى هذه السوق بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركين، ولذا فإنه يمكن تسمية هذه السوق بالسوق الإسرائيلية بدلا من السوق الشرق أوسطية ولن يختلف المعنى كثيرا.

وإذا كان هناك أى شك فى ذلك فلنستبعد إسرائيل من هذه السوق وسنجد أن الفكرة برمتها قد تلاشت. وقد يتغير الشركاء ولكن مادامت اسرائيل باقية فى السوق فإن هذه السوق ستبقى تحت مسمى السوق الشرق أوسطية. وكما تبدأ السوق الشرق أوسطية بإسرائيل، فإنها أيضا بدأت تتبلور كجزء من الإتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد خلق هذا الإتفاق السياسى النواة الإقتصادية للسوق الشرق أوسطية.

وستجد الدول العربية نفسها أمام هذا الواقع الإقتصادى الجديد ولن يمكنها إهماله. وليس فى الأمر خيار فإن هذا الواقع الإقتصادى سيفرض نفسه بمرور الوقت.. فليس أمامنا إذاً سوى أن نستعد له، وخاصة فى مصر. وحتى نوضح ذلك نستعرض السيناريو المتوقع لما يمكن أن يحدث على الساحة الإقتصادية. وإن اختلف هذا السيناريو

فى بعض التفاصيل أو التوقيت فإن الخطوط العامة يتفق عليها كثير من المراقبين والمتخصصين فى الغرب ويقسم هذا السيناريو إلى المراحل التالية :

المرحلة الأولى :

التعاون بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة لإعادة إنشاء البنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية والتعاون فى حل مشاكل التنمية الإقتصادية المشتركة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية وذلك تنفيذاً للاتفاق الذى تم بين المنظمة وإسرائيل.

المرحلة الثانية :

بداية التجارة الخارجية بين الضفة الغربية وغزة والأردن ثم التعاون بينها لحل مشاكل التنمية الإقتصادية.. وهذا يتفق مع ما تنبأت به دراسة للبنك الدولى نشرت مؤخراً.

المرحلة الثالثة :

بداية التجارة الخارجية بين إسرائيل والأردن ـ بطريقة مباشرة ـ نتيجة لإتفاق سياسى أو ـ بطريقة غير مباشرة ـ من خلال الضفة الغربية وغزة. وقد أشارت دراسة أجرتها جامعة هارفرد الى توقعها هذه المرحلة.

المرحلة الرابعة :

زيادة النشاط التجارى بين مصر وإسرائيل تنفيذاً لسياسة التطبيع المتفق عليها فى كامب ديفيد وأيضاً عن طريق التبادل التجارى من خلال الضفة الغربية وغزة والأردن.

المرحلة الخامسة :

بداية النشاط التجارى بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا. وسيتبعهما ـ بلاشك ـ بعض الدول العربية الأخرى. وبالنسبة لمصر فقد تبدأ التبادل التجارى مع إسرائيل فى وقت مواز أو لاحق أو ربما سابق لبداية تعامل هذه الدول مع إسرائيل. أما عن الدول العربية التى سترفض التعامل مع إسرائيل تجارياً، فان إسرائيل غالباً ما ستتخذ من مص وغزة والضفة والأردن جسراً لتوصيل منتجاتها إليها.

وهناك عدة ملاحظات حول هذا السيناريو :

(١) أنه قد لايُنفذ بسرعة أو بدقة حسب المراحل المذكورة سابقاً.. فمثلا قد تقرر القيادة الفلسطينية اتخاذ خط اقتصادى مستقل عن إسرائيل ـ على الأقل فى البداية ـ وتتجه مباشرة للتجارة مع الأردن وبقية البلاد العربية.. ولكن هذا يتوقف على مدى رغبة وقدرة الدول العربية على تدعيم الكيان الفلسطينى من الناحية المالية.

(٢) قد تقوم بعض البلدان العربية باتخاذ خطوات لتقييد التجارة حتى لا تتسرب السلع الإسرائيلية إليها عن طريق غزة أو الضفة أو الأردن.

(٣) أن تطبيع التجارة الخارجية مع إسرائيل يتطلب مفاوضات تجارية معقدة حتى تلغى القيود الإسرائيلية على حرية التجارة الخارجية. وبالمثل يتحتم على الدول العربية إنهاء المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل وهو هدف رئيسى لإسرائيل. وبدون إلغاء المقاطعة العربية فإن أية محاولات لخلق سوق شرق أوسطية لن تفلح. وإذا حققت إسرائيل هذا الهدف وحده فإنه سيعد نجاحا رائعا لإسرائيل.

(٤) أن هناك شبه إجماع على أن ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية هو هدف نهائى وطويل الأجل.

كما أوضحت سابقا فإنه يجب التدرج من تطبيع العلاقات التجارية الخارجية إلى التعاون الإقتصادى المشترك إلى الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية لتحرير التجارة إلى إنشاء أسواق حرة وأخيراً تحرير حركة رأس المال والأفراد، مع مايتبع ذلك من خطوات نحو التكامل الإقليمى فى الشرق الأوسط. ومن الناحية الفنية فإن هذا التكامل هو التطبيق الفعلى للسوق الشرق أوسطية. وسنتعرض لهذا التدرج فى المقال التالى. ولكن يكفى أن نذكر هنا أن مثل هذا التكامل يعد حاليا من ضرب الأحلام فالسوق الأوروبية المشتركة لم تتكامل بعد رغم مرور عشرات السنين على فكرتها.. وبدلاً من إضاعة الوقت فى الهجوم على هذا التكامل، يجب علينا مناقشة ما يمكن عمله وليس ما يستحيل تنفيذه.

وما يمكن عمله الآن هو تحقيق التعاون بين إسرائيل والكيان

الفلسطيني والأردن وفقاً لما قرره معظم المراقبين. وسنخصص باقي هذا المقال لمناقشة بعض نواحي هذا التعاون ونلقي بعض الضوء على المستقبل بعد ذلك.

وكما قارنا بين الإقتصاد الإسرائيلي والمصري في مقال سابق فسنقارن هنا بين الإقتصاد الإسرائيلي والأردني والضفة الغربية وغزة.

وكالعادة سنبدأ بالسكان.. يبلغ عدد سكان الأردن ٤,١ مليون نسمة والضفة الغربية ١,٠١مليون نسمة وغزة ٦٨٠ ألف نسمة، أي أن مجموع سكان إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية معاً هو حوالي ١١ مليون نسمة علماً بأن عدد سكان إسرائيل يبلغ ٥,٢مليون نسمة، وكمؤشر لحجم السوق فإن هذه المناطق تعد سوقا صغيرة بالمقارنة مثلاً بالسوق المصرية والتي تبلغ ستة أضعاف هذا الرقم تقريباً.

وهذا وحده سيكون دافعا هاما للبحث عن شركاء إضافيين أو أسواق لمنتجاتها. أو سوق لمنتجات الكيانات الثلاثة.

ورغم أن الناتج القومي الإسرائيلي السنوي هو ضعف الناتج القومي المصري، إذ بلغ ٦٢مليار دولار عام ١٩٩١، إلا أن الناتج القومي الأردني عام ١٩٩١ لم يزد على ٤مليارات دولار والدخل القومي للضفة الغربية ٢,٢مليار دولار وغزة ١,٣مليار دولار.

أما دخل الفرد الإسرائيلى السنوى فهو حوالى ١٩ ضعف دخل الفرد المصرى السنوى لأنه بلغ ١٢٨٣٢دولار عام ١٩٩٢ بينما دخل الفرد المصرى السنوى هو ٦٤٠ دولاراً، وفى نفس الوقت فإن دخل الفرد الأردنى السنوى عام ١٩٩١ هو ٩٦٨دولاراً، وفى الضفة ٢١٧٥دولاراً، وفى غزة ١٣١٠ دولارات، وهذا التفاوت فى دخل الفرد يؤثر على مايسميه الإقتصاديون بالطلب الفعال فى حالة إنشاء سوق إقليمية حيث قد تتوافر الرغبة فى الشراء بينما تنعدم القدرة عليه.

وهذا نفسه يوضح أهمية اشتراك دول عربية أخرى يتع الفرد فيها بمستوى دخل مرتفع فى مثل هذه السوق. وتلقى مصادر الناتج القومى للكيانات الثلاثة ـ الأردن وغزة والضفة ـ ضوء على درجة التناقض بينها .. فالصناعة والبناء تمثل ٣٢٪ من مصادر الناتج القومى الإسرائيلى مقابل ٢١,٨٪ فى الأردن و٧,٣٪ فى الضفة وغزة معا. أما الزراعة فهى ٢,٨٪ فى إسرائيل وتتضاءل كل عام مقابل ٨,٣٪ فى الأردن و٦ و ٢٠٪ فى الضفة وغزة معا.

وكما تعتمد إسرائيل ـ كما سبق أن ذكرنا ـ على المعونات والمنح والتعويضات بمليارات الدولارات، فإن الأردن أيضا يعتمد على أكثر من ٤٠٠مليون دولار من المعونات وتعتمد الضفة وغزة على ٣٠٠مليون دولار من تحويلات الفلسطينيين بالخارج.

وبعكس الصناعة والزراعة الإسرائيلية المتقدمة تكنولوجيا، فإن

الصناعة والزراعة فى الضفة وغزة بدائية للغاية وتعتمد على المشروعات الأسرية. ويلعب الإحتلال الإسرائيلى دوراً هاماً فى عدم نمو المشروعات الصناعية أو الزراعية بالمنطقة حيث تعرقل إسرائيل منح التراخيص اللازمه لإقامة مثل هذه المشروعات.

أما البطالة فقد بلغت ١١٪ فى إسرائيل عام ١٩٩٢ وازدادت إلى ١٢٪ بالأراضى الفلسطينية عندما منعت إسرائيل ١٠٠,٠٠٠عامل فلسطينى من العمل داخل إسرائيل هذا العام وتبلغ الآن حوالى ٥٠٪. ونسبة البطالة فى الأردن وفى إسرائيل واحدة. ومن الناحية النظرية فانه لايوجد تبادل تجارى بين إسرائيل والأرض المحتلة، حيث ان اسرائيل ضمت هذه الأراضى اليها. وبالمثل لايوجد تعامل تجارى بين اسرائيل والأردن. ولكن من الناحية الواقعية فان عمليات تهريب البضائع عبر الحدود، بالاضافة إلى اتمام التبادل التجارى بالتحايل على القوانين القائمة، تشكل حجماً لايستهان به، ومع ذلك يصعب قياسه للطبيعة غير الرسمية لهذه العمليات.

وتذهب ٨٢٪ من صادرات الضفة الغربية وغزة إلى اسرائيل وتحصل على ٨٧٪ من وارداتها من إسرائيل. وهناك عجز واضح فى الميزان التجارى بين المناطق المحتلة وإسرائيل لصالح اسرائيل.. وعلى سبيل المثال يقتطع الإسرائيليون نسبة من مرتبات العمالة الفلسطينية فى اسرائيل منذ ٢٥ عاما لغرض التأمين الاجتماعى. ووصل المبلغ المتراكم عبر هذه السنين الطويلة إلى مايزيد على

٢٥٠مليون دولار ترفض إسرائيل سدادها. ويطالب الفلسطينيون الآن بهذه المستحقات إما لتنمية أراضيهم أو كمعاشات لمستحقيها.

ورغم ما قيل عن التعاون بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية بعد توقيع الإتفاق، ورغم بعض نصوص الإتفاق التى تذكر التعاون الإقتصادى، ورغم أن إسرائيل ضمت المناطق الفلسطينية إليها فإن هناك قيود عديدة قائمة الآن على حرية التجارة بين إسرائيل والكيان الفلسطينى الجديد، ونذكر فيما يلى بعض الأمثلة البسيطة على ذلك:

(١) منع الفلسطينيين من دخول اسرائيل حتى وان كان ذلك بغرض العمل. ومن المتوقع قيام مفاوضاتبين الطرفين من أجل الاتفاق على عودة المائة ألف عامل ـ المشار اليهم سابقاً ـ بالكامل أو جزء منهم. ومن المتوقع أيضاً أن تضع اسرائيل شروطاً لتنفيذ هذا الاتفاق.

(٢) منع ملكية الفلسطينيين أو العرب للأراضى أو الأصول الإسرائيلية بدون تصريح خاص.. بل ونزع هذه الملكيات عنوة جماعيا أو فرديا أو شراؤها، والعكس غير صحيح.. كذلك يشترط حصول الفلسطينيين على تراخيص من الإدارة الإسرائيلية لإنشاء مشروعات فى الأراضى المحتلة.

(٣) التحكم فى حركة السلع بواسطة الجيش الإسرائيلى، كذلك منع إنشاء مناطق تجارة حرة فى الأراضى الفلسطينية. ومن المناسب هنا أن نذكر أن إسرائيل ليست بها مناطق تجارة حرة حاليا رغم أن هذا الموضوع ذكر كثيراً فى بعض الصحف وكأنه حقيقة واقعة.

(٤) الدعم الحكومى الإسرائيلى للتكنولوجيا سواء الزراعية أو الصناعية لتتنافس مع منتجات الأراضى الفلسطينية. وأهم أشكال هذا الدعم هو أسعار المياه ـ لندرتها ـ وذلك يعطى ميزة للمنتجات الزراعية الإسرائيلية ضد المنتجات الفلسطينية المماثلة.

(٥) الحماية الجمركية وغير الجمركية ضد المنتجات الزراعية من الأراضى الفلسطينية وهى تمثل أكثر من ٦٠٪ من صادراتها إلى إسرائيل. وتشمل هذه الحماية قيوداً ضد تصدير الزيتون من الضفة الغربية، والموالح من غزة، وكذلك منتجات الألبان، والدواجن والخضروات.

ولكى يتم التعاون بين إسرائيل والكيان الفلسطينى فإن هذه القيود على حرية التجارة وغيرها يلزم التفاوض حولها حتى ولو تم الإتفاق على خطوات التعاون بهدف التنمية الإقتصادية بين إسرائيل والمنظمة. ومن المعروف أن هناك عدة مشروعات تدرس الآن وتهدف الى تحقيق التنمية الإقتصادية المشتركة، ومنها كيفية توزيع المياه، إنشاء الطرق المشتركة، بناء المطارات والموانئ، مد أنابيب الغاز والبترول، التعاون بشأن توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المشروعات والإستثمارات الأجنبية المشتركة. ولقد قامت أمريكا بدعوة عدة دول للتبرع لإعادة بناء البنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية.

ويتوقع الإسرائيليون أن يكون ذلك أول عائد للسلام فى مصلحتهم وذلك بدخولهم فى عمليات البناء والإنشاء والمقاولات

بمجرد الحصول على هذه المعونات. وقد قررت أمريكا منح معونة قدرها ٢٥٠ مليون دولار على مدى سنتين منها ١٥٠مليون دولار منحة والباقى قرض، ووافقت اليابان على مبلغ مماثل، والسوق الأوروبية المشتركة على مبلغ ٥٠٠مليون دولار على خمس سنوات. ودعت أمريكا عدة دول أخرى إلى عقد مؤتمر خاص بهذا الشأن ـ منها السعودية ومصر ـ.

ويلاحظ أن البنك الدولى قدر حاجة الفلسطينيين بحوالى ٣ مليارات دولار بينما قدرها الفلسطينيون بحوالى ١٠ إلى ١٢ مليار دولار، وهو مبلغ مماثل لما حصلت عليه إسرائيل كضمانات لتوطين المهاجرين السوفييت رغم أن عددهم أقل من عدد الفلسطينيين.

والسؤال الآن : السوق الشرق أوسطية إلى أين؟ وماذا بعد ذلك؟

والإجابة هى أن أمام إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن خياران:

أولهما : التعاون مع مصر لتكملة المشوار.

وثانيهما : التعاون مع لبنان وسوريا وإحياء ما سمى بالهلال الخصيب.